

ثم مرها ان طلبوا دار الحرب اجميلا وعبارة المنهج ومن انتقض  
 عهدہ بقتل القتل ولا يدين المامن وان انتقض عهده بغير قتال  
 فالخبر فيه للامام بين الامور الاربعه فان لم يقتلها فعين  
 من ومن انتقض عهده فلا ينتقض امان ذراريه ومن هذا العهد  
 واختار دار الحرب بلعنها وهي ماضيه من احداث كنيسه الخولا  
 يقال هنا ولا يفرقون على كنيسه كانت فيه لانه ما حدث الا في الاسلام  
 وقوله كالمدينة الاحاجه اليه لانهم يبعثون من ذراريه مطلقا واي  
 اليمن فيمنعون من الاحداث ويهدم ان وجد والقاهرة المشرف  
 مصر الان لمصر وهي مصر العتيقة كانت فيه اي فيما فتح  
 عنوه ويعنون من سجنهم نحو حمير الخ ولا ينتقض عهد بذلك  
 مطلقا اي سوا شرط الانتقام اولا وكذا استماعهم قول الشرايف  
 كانه نال ثلاث ثلاثة وكذا قولهم القاب ليس من صفاته وايضا  
 الكنايس ولم يعادتها اذا همدت اي بالالفه القديمة رونا الجريده  
 ان افك فان لم يكن الا بالجريده اعادوها ولم يطمينها من  
 داخل وخارج وتبينها كذلك او احدا منها فاضمعت ان  
 محمول على حالة الضرورة ويعرف في المردان الامام وايضا  
 يلزمه ان يامرهم بما يمترون به بشرط التكليف وان يكونوا ابداء  
 الاسلام والا فلا يجب على الامام اي اهل بالنصب نفسهم  
 للضمير وفاهم وقوله المكلفين بالنصب نعمت لاهل وفي بعض نسخ  
 برقع يابون نعمت مقطوعا ويصح رفع اهل تفسير للواو في برقع  
 بان يحيط الخ تفسير من اولاده العيار فغناه الموت الخ المثلث  
 ضمير وهو لا يلبس فيكون المن على تقدير وضاع اي يلبس في العيب  
 يهود المدينة اي يهود ما حولي المدينة من غير الحجاز لاقت  
 المدينة لم عليه اهل فلم يبق فيها يهود زمن الصحابه فاحتج بذلك  
 التاويل الزنار بوزن تفاح وتجمع على زناير وسد الزناير ومع

ان تكون الواو على بابها ويكون الجمع للتاكيد ويصح ان تكون الواو بمعنى او  
 لان المقصود حصول التمييز وهو حاصل باحدها ويستوفى  
 فيه يسائر الالوان المراد انه لا يرد فيه من نقاد الالوان  
 بمنطقة اي تجعل في الوسط وكذا منديل يجعل على الوسط بدله  
 والخاطوف الخ ليس هذا مقتضى الجمع ابقا الختم على حقيقته  
 لاواياهم وهم المومنون والاعداء القفار بحرم مودة الكافر  
 اي المحبة والميل بالقلب واما الخاطوف الظاهرية فله وجه لا يخد  
 قوما الخ نزلت في ابي عبيدة بن الجراح حيث قتل اباه وغزوة بدر وكذا  
 سيدنا الويكير طلب ابنة لهبارفة وكذا مصعب بن عمير قتل اخاه وكذا  
 سيدنا علي قتل عشرينه وجلبه اي منتهه ويتبع من تفسير  
 الخ اي بياض فاعتبر لحل المصاد  
 من الشروط وبيان فاعتبر لحل الذبوح من الحيوان المحدث وعليه  
 من الشروط هكذا امر له والى جعل الذبايح متساوية للمصاد  
 بالاجرة فيكون عطف الذبايح على الصيد من عطف العام على  
 الخاص وكان على تقدير الاول عطف مفاير وبعضهم قال المراد  
 كتاب بيان فامله به الصيد وبيان فاعتبر لحل الذبوح وليس على  
 هذا المعنى اعتراض على المتن بل انه ترجح لشيء ويستحسن منه وهو  
 صعب لان لم يبين الطرق التي يملك بها الصيد والتقدير الاول  
 احسن لعدم الاعتراض عليه ولا نقلوا الصيد الخ التلاو  
 بلاواو فانهما تكون بالسلمين الخ هذا بيان الاختلاف فها من  
 جهة الالة وتختلف من جهة الذات كسمر وعلم ومن جهة كميته  
 الذي من كونه في المدينة والى الخ اي غير ذلك وفاقا لترتيب  
 وجه المسئلة المذكور من اجل ذلك وصحده من الكفار من اجل  
 الكتاب فقبل ذلك كان مقصود البيان احكام الكفار وما  
 بعدها كالاطعمة والاصحبة والعقيقة قال ابن قاسم اي الغزبي

كتاب الصيد

ان